

# موجز سياسات ٣٩ توطين جهود التخفيف من أثر تغير المناخ والتكيف معه



إعداد:

آية يوسف

شادي إسماعيل

فاطمة مسعد

مصطفى أ. صبي

ماسي أبو جبل

تحت إشراف

د. نورا وهبي

## الموجز التنفيذي

تقدم ورقة السياسات هذه لمحة شاملة عن الجهود المحلية التي يبذلها مختلف أصحاب المصلحة في مصر لمعالجة مشكلة تغير المناخ. لقد أصبحت حقيقة معروفة أن دلتا النيل هي واحدة من ثلاث بؤر شديدة الهشاشة والتأثر بتغير المناخ<sup>١</sup>. ومن الواضح أن الحكومة المصرية حريصة على مواجهة مخاطر تغير المناخ، وهو ما انعكسه سياسات التكيف وأطره الواردة في هذه الورقة.

علاوة على ذلك، تقترح الورقة أربعة بدائل سياسات تهدف إلى سد احتياجات أصحاب المصلحة مع الامتثال لرؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة في الوقت ذاته. وتتمثل مقترحات السياسات هذه في: إعادة هيكلة المبادرات المحلية القائمة، وتطوير شهادة وطنية موحدة لقطاعي الطاقة والزراعة، وإنشاء مجلس إقليمي للاتصال بشأن تغير المناخ، وتنمية القدرات المؤسسية لقيادة الجهود المحلية للتكيف المناخي. تقترح الورقة هذه البدائل بناءً على أبحاث ومقابلات مع المسؤولين المعنيين لتقليص الفجوة التشغيلية بين مختلف أصحاب المصلحة من ناحية، وضمان الإدماج وبناء القدرات والتواصل وإشراك جميع أصحاب المصلحة من ناحية أخرى. وقد تم تقييم كل مقترح من هذه المقترحات في ضوء ستة معايير، وبناءً عليه اختارت الورقة اثنين من هذه البدائل وتوصي الحكومة باعتمادهما.

تقود مصر حاليًا العمل المناخي الأفريقي، حيث تستضيف مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي (COP27)، الذي سيعقد في شرم الشيخ في السادس من نوفمبر ٢٠٢٢. ومن البنود المدرجة على جدول أعمال مصر للمؤتمر أن تسلط الحكومة الضوء على أفكار خضراء إبداعية للحصول على الدعم المحلي والدولي<sup>٢</sup>.

UNDP, 2018<sup>1</sup>

[/https://www.sgg.eg/Home/Index](https://www.sgg.eg/Home/Index)<sup>2</sup>

تقود الأمم المتحدة ممارسة دولية بشأن توطين أهداف التنمية المستدامة، وتعرف «التوطين» بأنه تمكين الحكومات والمجتمعات المحلية من قيادة عملية التغيير لتصل إلى الأهداف المحلية والإقليمية والعالمية<sup>٣</sup>. ووفقًا لبيانات مسؤولي وزارة التنمية المحلية، هناك أربعة برامج أساسية متعلقة بتغير المناخ والقضايا البيئية:

- خفض انبعاثات الكربون وتحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي.
- تعزيز استخدام الطاقة النظيفة والسيطرة على الآثار السلبية لسقوط الأمطار والتعدي على الأراضي الزراعية وتلوث المياه.
- الإدارة المحلية للاعتبارات البيئية وإدماجها في المشروعات المختلفة.
- برامج التنمية الحضرية.

وبالاعتماد على البيانات الأولية والثانوية التي تم جمعها، قد خلُصت الورقة إلى أنه على الرغم من الجهود المتعددة التي اتخذها كل من الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأفراد المعنيين للتغلب على العواقب الملموسة بسبب تغير المناخ، فإنه لا يزال هناك افتقار إلى نظام واضح لتوحيد هذه الجهود. ويؤثر غياب هذا الإطار على التواصل بين الكيانات المختلفة، وتنفيذ المشروعات، وتخصيص الميزانيات المناسبة، وإعداد التقارير، وتبادل البيانات، وبناء القدرات، ورفع مستوى الوعي العام.

كما أنه وعلى الرغم من قيام الحكومة المركزية بتبني رؤية بهذا الصدد، فهذه الرؤية تنطبق على المشروعات القومية الكبرى بشكل أفضل. ومن ثم، يمكن لكل صاحب مصلحة أن يعمل في نطاق مسؤولياته ويدمج جهوده ضمن الخطط والاستراتيجيات الداخلية كجزء من التوجه نحو التصدي لمواطني الهشاشة المناخية في مصر. هذا بالإضافة إلى وجود نوع من المركزية في التنفيذ وتوجيه التمويل التي تتسم بالندرة بالأساس إلى مشروعات معينة دون غيرها.

ويتمثل أحد التحديات الأخرى في عدم توافر مرونة ببعض الأطر التشريعية الحالية المتعلقة بإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص. ومن ثم، يساهم التمكين المحدود للمجتمع المدني في تركيزه على أنشطة رفع الوعي في مجالات مختارة.



ورشة كراكيب، مشاركة مدرسة تيمور للغات، ٢٠١٩



ورشة توعية بيئية لمعلمي مدرسة فيوتشرز للغات قدمتها مبادرة "لمبة" البيئية، ٢٠٢٢



توصي هذه الورقة بالتركيز على إعادة هيكلة المبادرات المحلية القائمة لزيادة إشراك المواطنين وأصحاب المصلحة على مستوى القواعد الشعبية في صناعة القرار وعملية تنفيذ المشروعات. ويمكن أن تكون المبادرة المحلية وهي المبادرة التي أطلقتها وزارة التنمية المحلية تحت اسم «صوتك مسموع» هي قناة الاتصال النشطة بين المواطنين والمحافظات لضمان الاستجابة السريعة والفعالة للمشكلات<sup>٤</sup>. ووفقًا للمسؤولين، فإن المبادرة معترف بها، لكن لا يزال من الممكن تطويرها.

يكمّن الهدف الرئيسي لهذا البديل في الإضافة إلى ما هو قائم بالفعل لزيادة إشراك المواطنين والوعي العام والتواصل والشفافية لكسب ثقة العامة وزيادة التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة. ولتحقيق ذلك بفاعلية، توصي الورقة بضرورة أن تحدد الوزارة رؤية المبادرة ورسالتها بدقة والتأكد من وضوحهما وسهولة فهمهما للجميع. وضرورة تحليل أصحاب المصلحة، وهو ما قامت به هذه الورقة بالفعل، للتعرف على أحدث الاتجاهات، وتحافظ على وجود افتراضي فعال (على وسائل التواصل الاجتماعي)، وتُنشئ نظامًا قويًا للرصد والتقييم، إلى جانب الاستثمار في حملات وتنشر التقارير المتواترة.

وتوصي الورقة ببديل السياسة هذا استنادًا إلى التقييم العالي الذي أحرزته باستخدام معايير تقييم السياسات، مثل الجدوى التقنية ومعايير الكفاءة والعدالة. وعلى الرغم من ذلك، فإن الورقة توصي أيضًا بضرورة إنشاء مجلس إقليمي للاتصال بشأن تغير المناخ في الوقت ذاته من أجل بناء سياسة توطين ناجحة في مصر، حيث يضمن هذا المساواة ومعالجة الفجوة المشار إليها أثناء المناقشات مع المسؤولين وأصحاب المصلحة الرئيسيين.

سيُخصّص هذا المجلس للجمع بين كافة الوزارات وجعلها تتواصل مع بعضها البعض لتحقيق التكامل بين أنشطتها، حيث يكمّن التواصل في صميم الترابط والتكامل بين السياسات. كما يجب أن يُقَثَل في عضوية مكاتب المجلس مسؤولين حكوميين محليين من المحافظات، ومسؤوليين محليين مفوضيين من الوزارات، وممثلي شركات القطاع العام، والمنظمات غير الحكومية، والمبادرات النشطة، والجامعات، وأعضاء مجلس الشعب، وقادة المجتمعات المحلية لضمان توفير الديناميكية اللازمة للفعالية والتقدم والحفاظ عليها.

ويُوصى بأن تتمثل ولاية المجلس الأساسية في تعزيز الإشراك بين كافة أصحاب المصلحة بدون مركزية من خلال تهيئة بيئة مواتية لتحقيق التعاون بين جميع الجهات الفاعلة المعنية. ويجب أن يكون هذا المجلس أداة سياسية مكتملة للمجلس القومي لتغير المناخ المنوط به وضع السياسات الرسمية لتغير المناخ.